الفصل السادس

اللجـوء والهجـرة

مقدمة :

إن الموضوعات المتعلقة بالهجرة واللجوء تحشد مستوى هائل من التغطية الإعلامية في جميع أنحاء العالم، وهي الموضوعات التي توفر ساحة للأفكار والقوى السياسية داخل وخارج الدولة على حد سواء، وهي أيضاً مثيرة للعواطف بسبب ارتباطها بالذاكرة التاريخية. على سبيل المثال، أوروبا في عصر التعصب والإبادة الجماعية ضد المجموعات المهمشة (أغامبين بتعبير 2005م)، أو في الولايات المتحدة والدور المهم للهجرة في بناء الدولة (موتومورا 2006). وقد سعت الدول في بعض الأحيان للحفاظ على حقوق الإنسان تجاه مواطنيها أثناء محاولتها في نفس الوقت في تجنب مثل هذه المسؤوليات التي تتعلق باللاجئين، مما أدى إلى قيام بعض المعلقين بوصف سياسات الهجرة باسم الليبرالية "الصفقة الكبرى" (هوليفيلد 1992م).

في حين أنه أمر شائع بالنسبة للسياسيين أن يطالبوا بضوابط أكثر صرامة للهجرة وقد طعن بعض المنظرين على حق أية دولة للسيطرة على الحدود والهجرة (على سبيل المثال كارينز 1987؛ كول 2000). فتح الحدود بشكل كامل قد يبدو أمراً بعيد المنال ومع ذلك فإن مسألة الهجرة تبدو دائماً بأنها سؤال "منتج" بالنسبة للدول الديمقراطية الليبرالية ويخلق معضلات سياسية متعددة، وأحد أسباب ذلك هو أن هذه القضية تمثل التوتر الرئيسي بين القيم الفردية والمجتمعية، أو بعبارة أخرى، يمكن أن تحدد الهجرة الصراع بين الرغبة في مزيد من المساواة داخل الدولة والتضحيات الضرورية المطلوبة لتحقيق ذلك (دوفيرن 1999م).

وهذا يعني أن الهجرة واللجوء تُعدان قضايا سياسية التي غالبا ما تكون على رأس جدول الأعمال السياسي على جميع مستويات النظام السياسي في العديد من البلدان، وأيضاً تعد الهجرة واحدة من أهم القضايا المذكورة عن طريق الناخبين عندما طلب منهم إدراج أهم التحديات التي تواجه الحكومة، ولكن لا يزال هناك فجوة كبيرة بين التصورات والواقع عندما يتعلق الأمر بأنماط الهجرة كما هو الحال في العديد من الجوانب من المناقشات السياسية، وكثيرا ما يُلقى باللوم على نوعية التغطية الإعلامية بسبب هذا التناقض (دافي والفرير- سميث 2014م).

و هذا الفصل يقدم الاتفاقات الرئيسة المتعلقة بحقوق الإنسان ويكشف كيف توضح الخطابات حول الهجرة التوترات المتأصلة في نظام حقوق الإنسان، ويقوم بدراسة كيف تعمل هذه التوترات من خلال وسائل الإعلام عن طريق كشف دور اللغة في عرض الأحداث والطريقة التي يمكن بها صياغة القضية، وتبين دراسات الحالة في قضايا العرض والصياغة من خلال تحليل التغطية الصحفية في المملكة المتحدة لقضايا الهجرة من أوروبا الشرقية وحملة اليوم العالمي السنوية للاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

الهجرة واللجوء باسم "الموضوعات الساخنة" :

في عام 2013م في استراليا، أصبحت صور القوارب المليئة بالباحثين عن اللجوء شيئا محوريًّا لنتائج الانتخابات العامة للبلاد، وهذه ليست المرة الأولى ، فقد كان هذا الموضوع شيئا بالغ الأهمية في الانتخابات السابقة أيضا، أما بالنسبة للعقدين الماضيين في الولايات المتحدة فقد كانت مسألة الهجرة غير الشرعية تؤرق المناقشات السياسية خاصة بعد أن قام "جورج دبليو بوش" بزيادة القوات على الحدود بعد أحداث 11 سبتمبر (الدن 2009م). ولكن هذه ليست مجرد ظاهرة بعد أحداث 11 سبتمبر، فمنذ التسعينيات كانت المجلات الشعبية في الولايات المتحدة تستخدم صورة قوية على أغلفتها التي تصور "الحرب على الهجرة" والتي ساعدت في تشكيل الخطاب الوطني (شافيز 2001). وكذلك كانت الهجرة

قضية سياسية مثيرة للجدل للسياسيين البريطانيين منذ الستينيات واعتبرت بأنها سبب الهزيمة الانتخابية منذ السبعينيات (كروسمان 1977م).

ما الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في هذه المناقشات العامة؟ فقد وجدت الأبحاث أنه من المهم تشكيل المفاهيم العامة للقضية (بومجاردن وفليجنثارت 2009؛ سكيمر 2012؛ سوندرلوند 2007) ولكن هناك أيضاً شروطاً مسبقة لتغطيتها الإعلامية تحددها عوامل اقتصادية محلية وجغرافية محددة (برانتون وودوناواي 2009؛ فرايبرجيت 2012م) في حين أن قضايا حقوق الإنسان في المناقشات حول الهجرة واللجوء ولكن بشكل ضمني وليس صريح مع وجود مبررات عالمية ومجتمعية تكمن وراء الحجج الأخلاقية في وسائل الإعلام (بالابانوفا وبالش 2010م). وما توصلت إليه عدد من الدراسات هو أن وسائل الإعلام تميل إلى توظيف الخطاب التمييزي الذي يفصل بين "نحن" و"هم" (واداك 2008) وذلك باستخدام الصور النمطية والاستعارات لوصم الجماعات المهاجرة (فيلو وآخرون 2013م). وأيضاً تميل وسائل الإعلام لتبسيط القضايا المعقدة عن طريق الاستعانة بمصادر "الخبراء" وتجميع إحصاءات لكتابة العناوين المثيرة (بالش وبالابانوفا 2011م).

وقد أجريت بحوث حول التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة في البلدان التي شهدت هجرة لفترة طويلة نسبيا وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ومع ذلك، لم تكن "الدول المستقبلة" التقليدية هي القضية الوحيدة التي يوجد بها انقسام سياسي، على سبيل المثال، دول جنوب وشرق أوروبا التي أصبحت "دول مرسلة" منذ وقت قريب تعاني الآن من تدفقات اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية من منطقة الشرق الأوسط والجنوب العالمي (تتكون من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا النامية بما فيها الشرق الأوسط) والأحزاب السياسية القومية مثل" الفجر الذهبي " (اليونان)،" عتاقة "(بلغاريا) و'رابطة الشمال' (إيطاليا) يسعون لاستغلال هذه القضية لزيادة دعمهم ، إن وسائل الإعلام لها دور مهم في هذه العملية حيث إنها غالباً ما توفر الدعاية لأحزاب اليمين المتطرف وأيضاً توفر لهم المنصة التي يمكنهم من خلالها تقدم رسالتهم من الخوف بشأن الوافدين الجدد

(إليينز 2010م). ويمكن أن يكون تأثير هذه التغطية كبير جدا في النظام السياسي وإن كان بطريقة غير مباشرة ، في حين أن اليمين المتطرف نادرا ما يفوز في انتخابات البرلمان الأوروبي وبالتأكيد قد أثرت مواقفه تجاه الهجرة والمهاجرين على سياسات الأحزاب الرئيسة (كارفالهو 2013). إن المكاسب السياسية المحتملة على المستوى الوطني لا تخلو من المخاطر ، ويمكن لهذه المخاطر أن تسبب ضرراً بالسمعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فعلى سبيل المثال، أدت معاملة فرنسا للجماعات الغجرية في عام 2010م إلى إدانة دولية واسعة النطاق باعتبارها سياسة عنصرية وتمييزية (بالش وآخرون 2014م). وهناك تحقيق أجرته صحيفة الجارديان البريطانية في عام 2013م والتي ركَّزت على محنة العمال النيباليين المهاجرين في قطر فقد أثار هذا التحقيق انتقادات دولية: وحاولت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الضغط على الفيفا لتجريد البلاد من حقها في استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022م (بوث 2013؛ بوث وآخرون 2013م). ووجهت انتقادات على نطاق واسع لرئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" بشأن نهجه "المتعصب" حول الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي واستخدام "أسلوب الترويع" و"الصور النمطية" بعد انتهاء الضوابط الانتقالية على الرومانيين والبلغاريين في 31 ديسمبر 2013م (باروسو 2014م).

هل هناك حدود؟

هناك طريقة واحدة للتفكير في مجموعة من الأفكار المتعلقة بالهجرة وهي أن تتخيل الحجج المختلفة بين طائفة عالمية وأخرى مجتمعية، وفي النهاية سيقوم العالميون الذين يؤمنون "بالمواطنة العالمية" ربما سيقولون: إنه يجب إزالة الحدود أو على الأقل بشكل جزئي استنادا إلى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وعلى النقيض ، فإن الليبراليين المجتمعيين سوف يقولون: إنه من المستحيل خلق مجتمعات ناجحة ومتماسكة دون الاحتفاظ بالقدرة على تحديد من هم مسموح لهم البقاء داخل مجتمعاتهم ومن الذين غير مسموح لهم.

وعلى الجانب المتعلق بعدم وجود الحدود في هذه الحجة، رأى مؤلفون مثل " تيريزا

هايتر" أن تشكيل الحدود وضوابط الهجرة هو شكل من أشكال " التفرقة العنصرية الدولية" التي بطبيعتها تقوم بتقويض عدد من حقوق الإنسان (هايتر 2003: 10). وأن استبعاد الكثير من الناس من الحصول على مزايا العضوية في الجزء الغني من العالم هو بطبيعة الحال أمر غير عادل. أما بالنسبة لـ"كارينز" (1987: 252)، "المواطنة في الديمقراطيات الليبرالية الغربية هي النظير الحديث للامتياز الإقطاعي وهي حالة موروثة تعزز بشكل كبير فرص الحياة للشخص ، كما أنه من الصعب تبرير الامتيازات الإقطاعية المكتسبة وتقييد المواطنة عندما يفكر الشخص بهذه المسائل عن كثب، إذ إن الحجة الأساسية للعالميين هي نوع من المساواة: "لا يوجد أي سبب منطقي أو أخلاقي يمنع الأشخاص غير المواطنين (غير الرعايا) أن تكون لهم نفس الفرص والحريات باعتبارهم مواطنين في تلك الدولة" (باجرك ومورس 2005: 27). ولكن هناك أيضا أولئك الذين يعتقدون أن مسألة الحدود هي قضية محكوم عليها بالفشل في أي حال بسبب المسيرة الحتمية للتنمية البشرية ، وترى هذه الحجة أن الحدود المفتوحة "هي نتيجة حتمية على المدى الطويل للعولمة، فضلا عن خيار السياسة لمعالجة أوجه اللامساواة بين الشمال والجنوب والعمل على الجانب الأخلاقي ليكون أساس توسيع النطاق العالمي لحقوق الإنسان "(كيسي 2010: 14).

وغالباً ما يشير أولئك الذين ينتقدون ضوابط الهجرة إلى أن هذه الضوابط لم تكن موجودة لوقت طويل وأن معظمها جديد نسبيا ، ويعتقدون بأنها قد وُضعت لأسباب عنصرية وبالتالي يجب علينا أن لا نقبل بها كوضع مستمر ودائم، ويقولون أيضا : إنه لن يكون هناك عواقب وخيمة كما توقع الكثيرون إذا كان لكل شخص الحق في العيش في أي مكان يريده في الواقع، ومن المرجح أن تكون هناك منافع اقتصادية من زيادة التنقل، ويركِّز نشطاء "إلغاء الحدود" على ظلم النظم الحالية وقالت : إنه ""يبدو أن هناك أسباباً قليلة للغاية لعدم المضي قدما نحو تنفيذ ضوابط أقل صرامة فيما يتعلق بالحدود" (جيل 2009: 112) ومع ذلك، فإن الرأي السائد حالياً هو أن الحدود المفتوحة كليًّا هو شيء غير عملي، وكان هناك وجهه نظر تعارض النقاش حول "إلغاء الحدود" وهو ما يبدو الاقتراح البديهي أن الحدود وضوابط الهجرة جاءت لتستمر وتطبق لأنه لا يوجد بلد يمكن أن تتخلى عن

أي جانب من الحقوق التي توفر للدولة صلاحيات مهمة، وقام المنظرون الليبراليون بتقديم الدعم للحجج الأخلاقية لافتين إلى أن هذا النوع من الأنظمة المغلقة هو أمر لابد منه للدولة لتعمل بشكل صحيح وتقوم بتقديم جميع السلع العامة التي تعود بالنفع على المواطنة (على سبيل المثال راولز 1985: 233). من هذا المنظور، وضوابط الهجرة والحدود تساعد على خلق مجتمعات مستقرة ومزدهرة (على سبيل المثال دوركين 1986: 208). وربما التعبير الأكثر شهرة لهذه الفكرة هو مقولة "مايكل والزر" (1983م) بأن الحدود مغلقة هي شرط ضروري لتحقيق العدالة.

وسنعود إلى هذا النقاش العالمي- المجتمعي حول الهجرة في واحدة من دراسات الحالة في وقت لاحق، ولكن أولاً سنتحدث عن نظام حقوق الإنسان وكيف يمكنه إيجاد حل مناسب لمسألة الهجرة؟ ثم كيف يمكننا أن نسلم بأن الدول لها حق في أن تقرر من يدخل ويقيم في أراضيها ، وأن نحافظ في نفس الوقت على الشعور بالطابع "العالمي" عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان؟

البعد المتعلق بحقوق الإنسان : حقوق الإنسان لغير المواطنين :

إن أوضاع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين في كثير من الأحيان تكون معقدة للغاية. وتوضح الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (1951) المصدق عليها من قبل جميع الدول الليبرالية ما هو المقصود بكلمة "لاجئ"، فإنها تنص على أن اللاجئين هم الأفراد الذين تركوا بلادهم التي يحملون جنسيتها بسبب "خوفهم من الملاحقة القضائية أو التعرض للاضطهاد" لأسباب الرأي السياسي أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة وهم غير قادرين أو غير راغبون في العودة إلى بلادهم (المادة 2). وبالتالي، يوضح هذا التعريف ثلاث سمات رئيسة لوضع اللاجئ:

- **أولاً**: اللاجئ هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته .
- **ثانياً**: اللاجئ هو شخص قد فَّر من بلاده ولا يمكنه العودة إلى وطنه/ وطنها خوفاً من خطر الاضطهاد.

- **ثالثاً**: مسألة الاضطهاد يمكن أن تكون بسبب آرائه السياسية أو العرقية أو الدينية أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة.

يعكس المفهوم الحقيقي للاجئ المنصوص عليه في اتفاقية اللاجئين صياغة هذه القضية في سياق السنوات الأولى من الحرب الباردة ، واعتبرت الدول الغربية اللاجئين – ليس حتى لأسباب أيديولوجية – كنتاج للقمعية والأنظمة الاستبدادية مثل ألمانيا النازية وبعد ذلك الدول الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية.

ويمكن القول : إن الحق في الانتقال والحاجة إلى الفرار من الخطر والفقر والاضطهاد، وهناك التزامات واجبة تجاه أولئك الأشخاص للترحيب بهم وتقديم الضيافة للمحتاجين، وكل ذلك يعد شيئا أساسيًّا وإنسانيًّا، ومع ذلك، فإن بنود النظام الرسمي لحقوق الإنسان في هذا المجال هي معقدة للغاية. المادة 13 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن : "لكل شخص الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة"، في حين أن المادة 13 (2) تنص على "حق كل شخص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده" وتنص المادة 14 (1) على أن : "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلدان أخري هربا من الاضطهاد." ومع ذلك، فإن حقوق الانتقال ليست مطلقة، وليس هناك حق عام للأفراد للهجرة إلى بلد أجنبي: ولكن لم يتم الاعتراف بشكل صريح لمثل هذا الحق في الاتفاقيات الرئيسة لحقوق الإنسان ، ولا يوجد مثل هذا المبدأ في دستور أي من البلاد المستقبلة (هاينز 2010م). وعلى النقيض، فإن القدرة والحق في السيطرة على الدخول والإقامة لغير المواطنين عُدَّت جانباً من الجوانب الأساسية لسيادة الدولة.

ومن المثير للسخرية، أن المبادئ العامة للعالمية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان جعلت هذا الحق في السيطرة على حركة التنقل أكثر أهمية للدول ، فكرة أن كل الناس – بحكم إنسانيتهم – يتمتعون بحقوقهم الإنسانية ، يتضمن التزاما بمعاملة المواطنين وغير المواطنين بنفس الطريقة، ولذلك، إذا وصل شخص إلى أراضي دولة ليبرالية فمن الصعب على تلك الدولة أن تُنكر حقوقه الإنسانية، وخاصة إذا كان لديه مطالبة فورية أو محتملة للحصول على الجنسية. هذا واحد من ضمن عدة أسباب ، حيث توجد حساسية لدى

الدول بشأن قضية الهجرة وهم حريصون كل الحرص في التأكيد على حقهم في المراقبة والسيطرة على الانتقال إلى أراضيها، فعلى سبيل المثال، كان الحق في المهاجرة إلى بلد أخرى قضية كبيرة في النقاش حول الهجرة في المملكة المتحدة في الستينات، عندما كان جميع مواطني الكومنولث البريطاني (من الناحية النظرية، كما اتضح بعد ذلك) لهم الحق في العيش في بريطانيا (هانسن 2000؛ هيغنز 1973م).

ومع ذلك، فإن النظام الدولي لحقوق الإنسان لا يشمل بعض الالتزامات التي تعني أن صلاحيات الدول في هذا المجال محدودة بطرق مهمة، وتكون حدود الدول خارج الأنظمة الشمولية سهلة الاختراق، على الأقل إلى حد ما، كما في المصالح الاقتصادية للدول الليبرالية لإتاحة قدر من الحركة الدولية، ولكن بعض الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل (المادة 3 التي تنص على الحرية الشخصية؛ والمادة 4 ضد العبودية؛ والمادة 8 بشأن الحق في الانتصاف الفعال؛ والمادة 12 التي تنص على المحاكمات العادلة) ويمكن أيضا أن يُنظر إليها على أنها تعزز أو تعطي حقًّا أكبر في حرية التنقل (هيغنز 1973: 342-343). بشكل عام، وهناك توتر بين حق الدولة في السيطرة على حركة السكان وحق الفرد في حقوق الإنسان والمساواة في المعاملة، ويتجلى هذا بوضوح في الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال، التي تعلن أن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده" (المادة 12)، ولكنها لا تمنح الحق في الانتقال إلى أي بلد وتستثنى أيضاً حق غير المواطنين من الحقوق السياسية المتعلقة بالمواطنة (مثل التصويت) وتسمح للدول بمنع حرية التنقل إذا لم يتم توثيقهم بشكل صحيح (فايسبروت 2008: 35).

هذا الوضع يعني أن السياسات التي تحكم الحركة الدولية للأشخاص لديها قدرة خاصة للكشف عن جوانب معينة للدول القومية وخاصةً طبيعة الإقصاء والإدماج داخل تلك الدول، وجاءت ردود فعل الدول بلا هوادة في الحد من فرص الحصول على الجنسية وخلق إجراءات معقدة للحصول على الحقوق بناء على حالة الهجرة (موريس 2002). لكن مؤسسات حقوق الإنسان (مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) فإننا في الكثير

من الأحيان نجد أن الأنظمة الوطنية التي تحكم المهاجرين وتنقلاتهم لا تتفق مع حقوق الإنسان الأساسية، والمشكلة هي أنه أمر بالغ الصعوبة بالنسبة لغير المواطنين (طويل المدة ومكلف) للقيام بتحدي الحكومات الوطنية، في حين أنه على مدى الخمسين أو الستين عاماً الماضية اكتسبت حقوق الإنسان بعدا دوليا على نحو متزايد، حيث إنها لا تزال موجودة ويتم حمايتها وتطبيقها على الصعيد الوطني، هذا هو السبب في أنه غالبا ما يكون من الممكن العثور على مدى وحدود هذه الحماية من خلال استكشاف كيف تقوم الحكومات بمعاملة غير المواطنين مثل المهاجرين.

وفي الواقع، فإن كل دولة قومية (ليبرالية أو غير ذلك) تقوم بالتمييز بطرق مهمة بين المواطنين والمقيمين والأجانب (غير المواطنين) في تحديد الحقوق الخاصة بها، المواطنون لهم الحق في الاستفادة بجميع مزايا العضوية في الدولة وهي: الحق في الإقامة وحقوق الرعاية واستحقاقات الدخل وحقوق الرعاية الصحية والتعليم والحق في المشاركة الديمقراطية. ويمكن منح الأشخاص المقيمين بصفة قانونية بعض أو جميع هذه الحقوق، على الرغم من أن بعض المزايا مثل معاشات التقاعد الحكومية، لا تزال خارج متناول أيديهم. وفي حالة الاتحاد الأوروبي – حيث كانت عملية توسيع أو تبادل الجنسيات تجري لعدة عقود - كان يمكن لمواطني دول الأعضاء الأخرى التمتع بمعظم أو جميع حقوق مواطني الدول التي يقيمون فيها، لكن، بالنسبة لمواطني الدول خارج الاتحاد الأوروبي فإنهم لا يتمتعون بهذه الحقوق، وأخيرا، المهاجرون غير الشرعيين أو غير القانونيين (بلا وثائق) لا يتمتعون بأي من الحقوق التي تمنحها الدول لمواطنيها والمقيمين بصفة قانونية، وإنما يتمتعون فقط بتلك الحقوق التي تُعرف باسم حقوق الإنسان الأساسية العالمية، التي تنطبق على كل إنسان بغض النظر عن وضعه، وحتى هذه الحقوق يجب أن تكون مفسرة ومع ذلك، فإن التركيز على الأمن والإقصاء في التشريعات والسياسات يعني أنها تميل إلى أن تكون مفسرة على أضيق نطاق ممكن.

إن الحق في الحياة والحق في الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – الواردة في الإعلان العالمي ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية – هي محور النظام

العالمي لحقوق الإنسان. وتنص المادتان 2 و3 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه "يجب حماية حق كل إنسان في العيش بواسطة القانون ولا يجوز حرمان أحد من حقه في العيش عمدا إلا تنفيذا لحكم صادر عن محكمة بعد إدانته في جريمة يقضي فيها القانون بتوقيع هذه العقوبة عليه، ولا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب ". ويبدو أن هذه المواد توفر حماية قوية لمختلف فئات المهاجرين؛ ومع ذلك، فإنها لا تزال تترك بعض القضايا مفتوحة للتأويل وأن الدول تستفيد من ذلك، فعلى سبيل المثال، ما الذي يعد "معاملة مهينة وغير إنسانية"؟ هل هذا يشمل الاضطهاد المباشر فقط أو ينبغي أن يكون هناك حبساً متعمداً أم تشمل عدم توافر خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية أيضاً؟ وينبغي أن يمنع عودة الناس إلى بلدان قد يتعرضون فيها للتعذيب دون أي استثناءات، ولكن بعض الدول حاولت بعمل اتفاقات مع دول يُشتبه أنها تستخدم التعذيب، وعلى سبيل المثال، حاولت الكثير من تشريعات الهجرة واللجوء في المملكة المتحدة الإسراع في رفض طلبات طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين والحد من فرصهم في الاستئناف، وكثيرا ما نسبت هذه التغيرات لضغط الرأي العام حول هذه القضية، والتي بدورها غالبا ما تستند إلى تقارير غير دقيقة أو مضللة في وسائل الإعلام (فيلو وآخرون al.2013). إن إجراءات الاعتقال وطرد المهاجرين هي قضية تثير جدلا سياسيا، ودرست المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان شرعية الترحيل فيما يتعلق بالمادة 5 (الحق في الحرية والأمن الشخصي) والمادة 8 (الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية) والمادة 12 (الحق في الزواج وتكوين أسرة).

وعلى الرغم من أن هناك نصا يحدد المحاكمات العادلة، فإن هذا يعتمد على النظام القانوني لكل دولة – على سبيل المثال، الدول التي قد تميز بين القانون الجنائي والهجرة (مع إعفاء قانون الهجرة من أحكام المحاكمات العادلة). ومجددا، فإن هناك ارتباطاً مع دور وسائل الإعلام في هذه المسألة، إذ إن الطريقة التي يقوم بها الصحفيون بالإبلاغ عن (غالباً يقومون بتبسيطها) الإحصاءات المعقدة والتقديرات الرسمية المتعلقة بالهجرة يمكن أن تضع ضغطا كبيرا على الحكومات للحصول على الأعداد الإحصائية (بالش وبالابانوفا

2011) وهذا يوفر حافزا واضحا للتلاعب والتآمر، فعلى سبيل المثال ، نظم الطعون وتفسير الحقوق، وعمليات الاستجواب من قبل موظفي الحدود واتخاذ القرارات العامة فيما يتعلق بالهجرة، إن ديناميكية عملية التوريق هي أيضاً مهمة وجديرة بالذكر في هذا الصدد (انظر أدناه). وأدى كل من قانون مكافحة الإرهاب، وسياسات مكافحة الاتجار بالبشر وتجريم الهجرة غير الشرعية إلى زيادة سلطة الدولة المفروضة على الأشخاص عندما يتعلق الأمر بالإقصاء والاعتقال والترحيل ومنع حقوق الغير، وعلى النقيض من ذلك، كان هناك ضغط شعبي أو سياسي ضعيف جدًّا لإتاحة المزيد من الحقوق للمهاجرين سواء قانونية أو غير قانونية.

حقوق الإنسان مقابل السيادة :

واحدة من الحجج الرئيسة التي تستخدمها الحكومات وكثيرا ما رددت في وسائل الإعلام ، هي فكرة أن كلا من الهجرة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تمثل "تهديدات" لسيادة الدولة، وهذا مما يضع التعقيدات في قضية مبسطة وذلك يرجع إلى القراءة التي عفا عليها الزمن لمفهوم سيادة الدولة، فالافتراض الأساسي هو أن السيادة بطريقة ما مطلقة وغير قابلة للتغيير وتتعلق بالوطنية بطبيعتها، هذه الأفكار يمكن إرجاعها إلى معاهدة ويستفاليا عام (1648م)، والتي تم الاتفاق فيها على استقلال الدول وأن الجهات الفاعلة ذات سيادة ، والقوى الأوروبية الكبرى تعهدت بالالتزام بمبدأ السلامة الإقليمية، أما بالنسبة لأولئك الذين يتناقشون حول "سيادة الدولة" فإن هذه الاتفاقيات ترسَّخ ترتيب الدول في العالم، وبالتالي فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الذي يتبنى مبادئ العالمية – والهجرة الدولية وآثاره المربكة (المفترضة) على الانحياز الإقليمي وتجانس السكان كل هذا فرض تحديات هائلة لسلامة وقوة الدولة القومية (جوبكا 1998م). ونظرت "ياسمين سويسال" (1994م) في قضية الهجرة إلى أوروبا بعد الحرب وتوقعت أن مسألة الهجرة نفسها من شأنها أن تكشف عن نظام ويستفاليا للدول القومية وتدشين حقبة ما بعد الانتماء الوطني.

وبعد مرور عشرين عاما اتضح أن توقع "سويسال" غير دقيق بشكل كبير، إذ هناك تقييم أكثر واقعية للنظام الحديث للحكومة في معظم دول أوروبا يشير إلى أنها بعيدة كل البعد عن الأنظمة الملكية والنظم الإقطاعية التي قامت يستفاليا بحمايتها، وحقوق الإنسان هي إلى حد كبير جزء لا يتجزأ من سيادة الدولة وعادة ما تكون في شكل دساتير (مكتوبة أو غير ذلك)، وغالبا ما تعكس نية المشرعين الوطنيين لحماية الناس من إساءة استخدام السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول لا تفكر في التنقلات الدولية للشعب باعتباره تهديدا لوجودها، بل على العكس، فإنها تعتمد بشكل كبير على ذلك لبقائهم وبناء سياساتهم وفقا لذلك، والمشكلة هي أن بعض الأفكار، حتى تلك التي هي غير دقيقة أو عفا عليها الزمن، تميل إلى أن تبقي متوارثة وخاصة عندما تكون قادرة على تصوير ديناميكية معارضة واضحة لـ "الهجرة مقابل الدولة"، إن بساطة هذا السرد يتلاشى عندما ننظر إلى العدد المتزايد من السياسات التي تهدف إلى تشجيع السياحة والبرامج ذات الدرجة العالية من المهارة أو "البرامج المدارة" التي تقوم على جذب العاملين للعمل في قطاعات معينة.

وبالتأكيد فإن هناك فئات كثيرة من الناس في الاتحاد الأوروبي تتمتع بالحق في العمل في الدول الأعضاء الأخرى ، وذلك بفضل عملية التكامل، وقد حاولت المفوضية الأوروبية (EC) إعادة صياغة مصطلح الهجرة بتسميته "التنقل" وقد توسعت حرية التنقل لأن الدول الأعضاء قامت بتدعيمها على الرغم من الاحتجاجات الخاصة بهم التي تكون غير مقنعة في بعض الأحيان بسبب وجود إجماع واسع النطاق إلى حد ما بشأن المنافع الاقتصادية لزيادة تنقل القوى العاملة الأوروبية (CEC 2003)، والاتفاق على الآثار الاقتصادية الإجمالية للهجرة بشكل عام في بداية القرن الحادي والعشرين (بالش 2010م). ومع ذلك، فإن السياسات التي تتعلق بالهجرة داخل الاتحاد الأوروبي تبقى صعبة ومعقدة، إذ إن زيادة تدفقات المهاجرين من أوروبا الوسطى والشرقية إلى المملكة المتحدة شهدت تضخماً في عامي 2004 و2007م، وعلى سبيل المثال، تم تصوير ذلك من قبل السياسيين اليمينيين باعتباره تحديا لسيادة الدولة القومية وقدرتها على السيطرة على

من يدخل أراضيها. (بالابانوفا وبالش 2010م) وبالفعل كان هناك تزايد في مكافحة الهجرة والصيغات المتشككة تجاه الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء أوروبا منذ بداية الأزمة المالية في عام 2007 (انظر، على سبيل المثال، ذي إيكونومست 2014م).

وعلى الرغم من هذا، فإن تسهيل الانتقال عبر الحدود إلى جانب التسييس الموازي لأشكال معينة من الهجرة الدولية يشير إلى أن السياسة الحديثة هي عبارة عن تحول للمفاهيم التقليدية للسيادة، و فكرة أن الدول لديها الحق المطلق في السيطرة السيادية على حدودها في أوقات السلم قد أصبحت مفارقة تاريخية (في سياق العولمة المتزايدة) وتعبير بلاغي للسياسيين الذين يحاولون بناء الدعم على أساس المفاهيم التقليدية للانتماء والوطنية.

حقوق الإنسان مقابل الأمن؟ :

واحد من الأسباب الرئيسة للتنازع وإثارة الجدل داخل المناقشات العامة بشأن قضية الهجرة هو أنها تتصل بشكل مباشر وغير مباشر مع هيكل القانون الدولي لحقوق الإنسان – على سبيل المثال، بين الاتفاقات الدولية والتنفيذ الوطني؛ أو بين المفاهيم الشاملة للشخصية الذاتية والنماذج الوطنية للمواطنة، والنتيجة النهائية هي وجود مزيج سياسي قوي ، لأنه كما في الأمثلة المذكورة في بداية هذا الفصل فإنها توضح أن هذه القضية تصبح غاية "مسيسة" أو حتى مجرد"عملية توريق" في كثير من الأحيان (بوزان وآخرون 1998)، وهناك مكافآت للسياسيين الذين يتحدثون عن هذه المسألة التي قد تثبت أهميتها. ووفقا لنظرية مدرسة "كوبنهاغن" بشأن "التوريق"، فإن الجهات السياسية الفاعلة يمكنها استخدام موضوع الهجرة للتلاعب بالنقاش العام وتوسيع صلاحياتها ، على سبيل المثال، من خلال زيادة القدرة على التنفيذ وباستخدام المصطلحات الخاصة بهم فإنه يمكن توريق القضايا إذا قُدِّمت على أنها تشكل تهديدا وجوديا لمرجع موضوع معين... وتبرير استخدام إجراءات استثنائية" (بوزان آخرون 21 :1998م).

هناك تشابه بين نظرية التوريق والصياغة المستخدمة في وسائل الإعلام، لأن كلاً

منهما يتوقف على أهمية اللغة في تقديم الحجج حول السبب والتأثير، وعلاقات السلطة. والتوريق يُسلِّط الضوء على قدرة السياسيين الفريدة ، نظراً لمراكزهم وعلاقاتهم بالسلطة، في توصيل الأفكار حول التهديدات وإقناع الجمهور بالحاجة إلى وجود المزيد من الإجراءات الأمنية. وهذا، بدوره، قد يسمح للسياسيين بتحسين التوقعات الانتخابية الخاصة بهم أو بأحزابهم. ومع ذلك، فإن هناك قوات هيكلية أكثر قوة للعمل على هذا ،لأن مثل هذه الإجراءات ستؤدي حتما إلى توسع في سلطة الدولة، فماذا تعني هذه لحقوق الإنسان؟

توضح نظرية التوريق بأن الدافع وراء اتخاذ إجراءات صارمة أو (العمل بحسم) بشأن الهجرة واللجوء يمكن أن يكون شيء مغري جدا، لكنها تقدم أيضا تحديا مباشرا لأي نهج يخص أي موضوع يقوم على أساس حقوق الإنسان، ويتجلى ذلك من خلال العديد من ردود الفعل ضد زيادة التدابير الأمنية – من السياسيين المعارضين، والمهاجرين أنفسهم، أو في كثير من الأحيان المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يسعون إلى حماية حقوق الإنسان ، التي كثيرا ما تستخدم لغة حقوق الإنسان باعتبارها حجة مضادة. وخير مثال على ذلك هو رد الفعل عندما قامت فرنسا بطرد الغجر في عام 2010م (بالتشت 2014).

وقد يكون من المتوقع أن بعض الاستجابات الدولية من المرجَّح أن تعمل وفقاً للغة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، البلدان التي تعرض مهاجروها لسوء المعاملة ، وتلك البلدان التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990). ومع ذلك، فإنه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في كثير من الأحيان تصبح محنة العمال المهاجرين مسألة تتعلق بحقوق الإنسان تستحق النظر فيها ودراستها خارج نطاق الدول المستقبلة والمرسلة ، وخير مثال هنا هو قرار البرلمان الأوروبي الذي يدين الحكومة القطرية بعد ظهور تقارير عن مقتل العمال المهاجرين الذين يعملون في مواقع البناء داخل الدولة (البرلمان الأوروبي 2013م).

وخلاصة ذلك، أنه بالرغم من الصِّعاب وتعدد الصِّغ التي واجهت وتواجه جميع الدول المشاركة في الحركة الدولية للشعوب فإن موضوعات الهجرة واللجوء يمكن أن

تكسب الكثير من الأصوات أو العكس ، مما يجعلها مجالاً يتيح لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً قويًّا، وسنتناول تحليل هذا الدور في الجزئية التالية:

وسائل الإعلام واللجوء والهجرة :

اللغة والمفاهيم

إن نقطة الانطلاق في أي تحليل حول كيفية عمل رابطة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في مجال الهجرة واللجوء هي أنه: يجب التفكير في اللغة والمفاهيم والتعاريفات. وهناك بعض الافتراضات والمفاهيم الخاطئة التي يمكن أن يتعرض لها هيكل المناقشات، واللغة هي شيء مهم، فعلى سبيل المثال، هناك مصطلحات تُستخدم عادةً مثل "أجنبي غير شرعي" و" طالبي اللجوء غير الشرعيين"، ولكن هذه الكلمات هي مصطلحات "انفعالية" تعبر عن وضع موجود مسبقا في النقاش (اكوف وفيرجسون 2006). وسيجادل العديد أنه لا يمكن للشخص أن يكون غير شرعيٍّ : قد يكون لديهم أنظمة مخالفة للهجرة لكنها لا تزال كيانا قانونيا، والقول بغير ذلك يمكن أن يتعارض مع الفهم العام لحقوق الإنسان، لذلك غالبا ما يفضل استخدام مصطلح "المهاجرين غير الشرعيين". وثمة وجهه نظر أخرى : هي أنه من المستحيل نظريا أن يكون هناك " طالب لجوء غير شرعي" لأن الجميع لديه الحق في طلب اللجوء على أساس التعريف الدولي المصدق عليه "للاجيء" كما هو موضح في اتفاقية جنيف، وفي المملكة المتحدة، يتم تسليط الضوء على الطبيعة المتناقضة لها المصطلح ومناقشته في الاتحاد الوطني للمبادئ التوجيهية للصحفيين التي تحدد قدرته على الإسهام في سوء فهم الجمهور وتعزيز التمييز العنصري (الاتحاد الوطني للصحفيين 2005) وبطبيعة الحال، تنشأ صعوبات لأنه لا يزال هناك مجالاً للدول القومية أن تقوم بتحديد من يطلق عليه "لاجيء" ومن لا يطلق عليه خلال عملية اللجوء. ويمكن للجميع أن يكون له الحق في طلب اللجوء، ولكن الدول تحتفظ بالحق في أن تقرر من هو اللاجئ الحقيقي والذي هو ليس كذلك، ويمكن القول : إنه من خلال اختيار مصطلح "طالب اللجوء" بدلاً من "لاجئ"، فإننا نضع سؤالاً حول صحة الادعاء بأن الفرد يقف ضد الدولة، وبالتالي إعادة تأكيد أو تفضيل دور الدولة باعتباره

الحكم النهائي حول وضع الفرد. وانطلاقا من هذه الملاحظة الأولية حول اللغة فإن المصطلحات أيضاً مهمة لأنه يمكن أن تحتوي على الأسباب الخفية حول أسباب وآثار الهجرة، وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نفترض أن أنماط الهجرة نفسها يكون لها تأثير مباشر على المناقشات العامة وكيفية تعامل وسائل الإعلام مع هذه المسألة، ولكن هذا ليس صحيحا بالضرورة.

وهناك مصطلحات مثل "الدول المستقبلة" و"الدول المرسلة" لتصنيف البلدان وفقا لما إذا كانت بالفعل تقوم بإرسال الأشخاص إلى دول أخرى أم أنها المستقبل الرئيسي للمهاجرين من دول أخرى، إن مفهوم البلدان "القديمة" و"الحديثة" للهجرة يستند إلى حقبة معينة عندما بدأوا في استيراد أو تصدير المهاجرين ، ويمكن أن يضاف هذا إلى التصنيف (انظر، على سبيل المثال، فريمان 1995- التصنيف الشهير) وقد تكون هناك فئة أخرى هي أن من بلدان "المرور العابر" (الترانزيت) التي لديها خليط من المهاجرين والمغتربين. من ناحية، فإن وضع أي بلد معينة ضمن هذه السلسلة من خبرات الهجرة له عواقب كبيرة على نوعية النقاش الذي من المرجَّح أن ينشأ في مجالها العام، وهناك مسألة مألوفة بالنسبة للبلدان المستقبلة، على سبيل المثال، مفهوم "المهاجرين غير المرغوب فيهم" مثل المهاجر الاقتصادي وطالب اللجوء والمهاجر غير الشرعي أو غير الموثق وهو شخص يُشتبه أنه يقوم بمحاولة التلاعب بالنظام. ومع ذلك، ينبغي علينا أن نكون حذرين عند محاولة عمل علاقة مباشرة بين أنماط الهجرة والمناقشات المتعلقة بالهجرة. وتشير الأدلة بقوة إلى أن أنماط الهجرة المتصورة (بدلاً من الفعلية) هي الأكثر أهمية في تحديد كيفية تطور النقاش، وبالتالي فإن دور وسائل الإعلام، كموقع رئيسي حيث يحدث التسييس والتوريق، وحيث تبث المعلومات حول هذا الموضوع ومناقشتها وتفسيرها يصبح دوراً رئيسياً. ومثل أية دراسة أخرى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) فإن الإحصاءات تؤكد أن أعداد اللاجئين في البلدان التي يكون فيها نسبة عالية من اللجوء في الأجندة السياسية هي ضئيلة بالمقارنة مع تلك البلدان القريبة من مناطق الكوارث أو مناطق النزاع المسلح، ودائماً ما تُظهر أدلة من الدراسات الاستقصائية في المملكة المتحدة أن

هناك فجوة كبيرة بين الأرقام الفعلية للمهاجرين وتصورات تلك الأرقام بين عامة الناس. (دافي والفرير – سميث 2014).

صياغة الهجرة واللجوء :

هذه النقاط حول اللغة وأهمية "التصور والفجوات الحقيقية" أدت إلى مجموعة كبيرة ومتزايدة من العمل الذي ينتقد بشدة الطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام في صياغة قضايا المهاجرين والأقليات وطالبي اللجوء واللاجئين..إلخ (بوكانان وآخرون 2003.al؛ كوهين 2011؛ فيني 2003؛ غرينبرغ وهير 2001؛ كينج أند وود 2001؛ فيليت 2013.al) وتوضح هذه الدراسات بشكل واضح جدا أن هناك ميولاً لوسائل الإعلام في الإبلاغ عن هذه الموضوعات والتمييز ضد هذه الجماعات وتقديم إقرارات تعتمد بشكل كبير على الصور النمطية. وأحد الجوانب المثيرة للاهتمام المتعلقة بهذا الموضوع أن اللغة الصريحة لحقوق الإنسان لا تكون موجودة عادةً في المناقشات، وغالباً ما تدعي المناقشات أنها تدور حول القضايا العملية مثل التنفيذ، ضغوطات معينة، تدفقات الهجرة، ولكن دائماً ما يكمن وراء هذه المناقشات بعض التمييز، حيث يتم تسمية المهاجرين بـ ""المجرمين"، "المتطفلين"، "الطفيليات"، "الاحتيال من أجل اللجوء"، "غير المهرة" (أو ذوي الكفاءات المحدودة) وما شابه ذلك (على سبيل المثال، انظر بيكالونيت 2003). ودائماً ما يتم استخدام عدد من الأساطير لمناقشة مسألة اللاجئين: أسطورة الأهلية (مؤكدا أنها ليست حقيقية)؛ أسطورة التكلفة (تقدمهم على أنهم عبء مالي)؛ أسطورة التكلفة الاجتماعية (تسليط الضوء على الضرر الثقافي الذي يمثلونه على "طريقة الحياة الوطنية") وأسطورة الإجرام (تصورهم كمجرمين أو حتى إرهابيين) (أليا أند بول 2005: 27-28). ومع ذلك، عند تحليل الطريقة التي تمت بها صياغة هذه الموضوعات في وسائل الإعلام فإنها يمكن أن تكون مفيدة في تحديد التمييز الكامن والتحيز ويمكن اتباع نفس المنهج في اكتشاف كيف تقوم الأفكار المتعلقة بحقوق الإنسان بتعزيز المناقشات حول الهجرة.

الإطار الأكثر وضوحا في النقاش حول الهجرة يتعلق بالتمييز الذي يوجد بين الوافدين الجدد "المرغوب فيهم" و"غير المرغوب فيهم" في حين أنه قد يكون هناك ترحيبا

حارا في ألمانيا للعاملين الأكفاء في مجال تكنولوجيا المعلومات القادمون من الولايات المتحدة أو الهند، ولكن هذا الترحيب يختفي إذا كان الوافد الجديد هو مهاجر اقتصادي من بلد لا يوجد بها اتفاق حول الاعتراف بالمؤهلات، إذا كانوا منخفضي المهارات أو إذا كان طالبو اللجوء قادمين من أفريقيا أو الشرق الأوسط، ومن أين يأتي المهاجرون وكيف يتم تصنيف بلدانهم من قبل الدول التي تستقبلهم ؟ وهل كانت هذه القضية أكثر أهمية مما هي عليه اليوم، إن فئات المهاجرين المرغوب بهم وغير المرغوب بهم اعتبرت أنها محاولة لإدارة شؤون الهجرة لصالح الدول القومية بالإشارة إلى أن هناك فرقا حقيقيا في الدوافع وظروف المهاجرين، ومع ذلك، فمن الناحية التجريبية، فإنه من الصعب الإبقاء على هذا التمييز، إذ إن الاختلافات بين أولئك الذين هربوا من الحروب أو الاضطهاد و"المهاجرين لأسباب اقتصادية" أقل وضوحاً بكثير من التشريعات والسياسات التي تشير إلى أن معظم الناس يتنقلون لعدة أسباب ويكون الحرمان الاقتصادي في كثير من الأحيان نتيجة لسوء الإدارة أو التمييز ضد جماعة عرقية أو دينية معينة، وحقيقة أنه تم تجاهل السياق السياسي عند مناقشة قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء في وسائل الإعلام يفاقم هذه المشكلة ويساعد على تضليل الرأي العام حول الأسباب وراء طالبي اللجوء، وكما أشار معهد أبحاث السياسة العامة (IPPR) في دراسة استقبال الجمهور التي أجريت في عام 2005م أن " عمليا لم يقم أي مشارك بذكر أحداث مثل الحربين في العراق وأفغانستان كأسباب محتملة للجوء" (ورد في فيلو وآخرون 4 :al.2013).

البحث في تصوير وسائل الإعلام للاجئين وطالبي اللجوء في لندن الذي أجراه مركز المعلومات حول اللجوء واللاجئين في المملكة المتحدة ينص على:

> *أنه غالباً ما تعرض الصحف صوراً لطالبي اللجوء واللاجئين تحتوي على اللغة والرسومات والصور ، والتي من المرجح أنها تثير مشاعر الخوف والعداء بين قراء هذه الصحف تجاه طالبي اللجوء واللاجئين. (ICAR 2004: 41)*

وقد أُجرى بحث آخر بواسطة فريق الدعوة لحرية التعبير المادة 19 (بيكالونيت 2003) حول دور وسائل الإعلام في توعية مناقشة السياسة العامة بشأن اللجوء والهجرة

في بريطانيا ، وأكدت الأبحاث على الطبيعة السلبية والعدائية إلى حدٍّ كبير للتغطية الإعلامية، وكانت النتائج الرئيسة هي: عدم الدقة والاستفزاز والاستخدام غير الصحيح للتعاريف وأرقام مبالغ فيها بشكل كبير ونقص في السياق والاعتماد على مجموعة قليلة من المصادر ونتيجة لهذه التغطية، فقد وجد الباحثون أن طالبي اللجوء قد شعروا بالغربة والتهديد بعض الأحيان والقلق من "الأجندات الخفية" وعدم القدرة على تقديم شكوى وأنهم في عزلة في المجتمع. وأشارت دراسة أجريت بعد مرور عشر سنوات أكدت استمرار الأنماط التي تم تحديدها في وقت سابق وهي: صحافة عدائية بشكل كبير، التباس في المصطلحات، ندرة أصوات اللاجئين ، واستمر تقديم التقارير غير الدقيقة والمتحيزة في التغطية الإعلامية للهجرة (فيلو وآخرون 2013م). وتم تأكيد آثار هذه التغطية والسياسات التي تشجعها بأنها تؤدي إلى مزيد من عزل ووصم اللاجئين، ولكن أيضا لها عواقب سلبية على استقرار المجتمعات القائمة، ويتوافق مفهوم الصياغة مع حاجة المراسلين والمحررين في اتخاذ القرارات، إذ إن إدراج أو استبعاد المعلومات السياقية والتركيز على جانب واحد فقط من الوضع واختيار المصادر، كل هذا يحدد الزاوية التي تم بها صياغة قصة أو حدث معين والانطباع الذي يتركه لدى القارئ أو المشاهد.

ويتم صياغة هذه الأحداث على أساس تلك القضايا التي- صحيحة كانت أم خاطئة- أصبحت محور النقاش بشأن اللجوء والهجرة في المملكة المتحدة وتتضمن: عدد طالبي اللجوء والطريقة التي يصلون بها إلى بريطانيا، الخسائر المزعومة للسيطرة على الحدود البريطانية، طريقة معاملة طالبي اللجوء واللاجئين بالمقارنة مع المواطنين البريطانيين، الاتهام بأن نظام اللجوء يترك الباب مفتوحاً أمام الهجرة غير الخاضعة للرقابة وغير الشرعية (بوكانان وآخرون 2003). وبالإضافة إلى ذلك، أدى الهلع الأخلاقي حول الإرهاب الذي ظهر بعد أحداث 11 سبتمبر إلى وجود مزيج من الأحكام المسبقة بشأن طالبي اللجوء والمسلمين والمهاجرين لخلق مفهوم "العدو الداخلي" في الغرب ولاسيما في أوروبا متعددة الثقافات (ليكن 2005).

دراسة حالة : التنقل في الاتحاد الأوروبي :

تركز دراسة الحالة الأولى على الهجرة الاقتصادية وحقوق الإنسان في أوروبا، حيث إنها تتضمن الاستخدامات المحددة للصياغة من أجل اكتشاف طبيعة ومدى الكونية في المناقشات العامة حول الهجرة كما أوضحت المناقشة السابقة (انظر أيضا الفصل الثاني)، استخدام الصياغة يسمح لنا بتحليل التغطية الإعلامية بشكل منهجي وأيضاً التغطية الإعلامية لسياسات الهجرة والقرارات السياسية، وعندما يكون ذلك إلى جانب الحجج العالمية والمجتمعية التي نوقشت سابقا حول الهجرة، فإنه من الممكن الكشف عن هيكل من الأفكار التي تقوم عليها المناقشات، كما يسمح لنا هذا النهج بشرح كيف تستند التغطية بشكل أساسي على الحجج الأخلاقية حول حقوق الأفراد (والتي قد تبدو أن لها علاقة سطحية بحقوق الإنسان).

بحث "بالابانوفا" و"بالش" (2010م) في التغطية الإعلامية حول الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة وبلغاريا في السنة التي سبقت انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي في 1 يناير 2007م. وكان هناك سؤال سياسي واضح إلى حد ما وهو: هل ينبغي على المملكة المتحدة أن تستمر في غلق الحدود أم ينبغي أن تقوم بفتحها؟ كان دور الإعلام مهم جدا هنا ، لأن السياسيين هم دائماً حذرين بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة إذا كانت من المرجح أن تثبت عدم شعبيتها أو عدم الموافقة عليها، ومع ذلك، كان هناك فرصة لجميع من هم في النقاش لطرح الحجج المجتمعية والعالمية المؤيدة والمعارضة لإلغاء الترتيبات الانتقالية، وكان من المتوقع أن تقف وسائل الإعلام البلغارية في صف قضية الهجرة وأن تعتمد على نهج "الحدود المفتوحة" بطريقة أكثر عالمية في حين أن وسائل الإعلام في المملكة المتحدة ستكون أكثر تقييدا وأكثر مجتمعية في طريقة تفكيرها، ويسعى الباحثون لمعرفة ما إذا كان هذا هو الواقع في هذه الحالة من خلال تساؤلهم: أي نوع من الصيغ المجتمعية والعالمية قد ظهرت في النقاش العام حول التنقل الأوروبي في المملكة المتحدة وبلغاريا، ومَنِ الذين وضعوا هذه الحجج وكيف تم استخدامها وكيف تختلف عبر البلدين؟ ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة، فقد مر "بالابانوفا" و"بالش" (2010) خلال عدد من المراحل.

قبل أن يجرى أي تحليل أو دراسة، فإن هناك حاجة إلى وجود "مجموعة من النصوص المكتوبة" والتي عادة ما يتم جمعها من خلال إجراء بحث على الانترنت لتحديد المواد التي تناقش هذا الموضوع والذي هو محور هذا البحث، وبمجرد إتمام ذلك، يتم تصنيف هذه المواد لاستبعاد أية موضوعات ليست ذات صلة، ومن ثم ترتيبها من حيث "الموضوعات" المختلفة حتى يتم العثور على الموضوع المراد. هذا هو الجزء الأول من التحليل ، وفيه يتم تحديد الموضوعات لكل مادة وتسجيلها، وهذا ما ينطبق على المنظور الشامل لهذا الموضوع (إيجابي، محايد، ناقد،..إلخ) فيما يتعلق بالهجرة داخل الاتحاد الأوروبي، وأيضاً تسجل المصادر والجهات الفاعلة. ولكن غالباً ما يكون هناك موضوعات متعددة، حيث غالبا ما يكون ضروريا أن يتم تسجيل موضوعين أو مقالتين، حيث تكون الأولي هي الأكثر أهمية والثانية أقل أهمية، وتحليل المستوى الأول للصياغة أيضاً يتم بعد اختيار المقالات المناسبة، إذ إن درجة ارتباط المقالة بالمناقشات حول الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون ضعيفة أو حتى ليست ذات صلة على الإطلاق وفي هذه الحالة فإنه يمكن تجاهلها.

تحليل المستوى الثاني للصياغة هو الأكثر أهمية والأكثر صعوبة، والسؤال هنا يتعلق بالحجج المجتمعية والعالمية التي تدعم مناقشات ضوابط الهجرة ، وبعبارة أخرى، على أي أساس تم تبرير وجود الرقابة على الحدود؟ وما الحجة الأخلاقية الأساسية أو المهيمنة التي يتم نشرها من أجل تبرير تلك الأعمال؟ والنقطة الرئيسة هنا هي الوصول لصلب الموضوع (الذي تم تحديده) والوصول إلى الحجج الأساسية التي تتعلق بضوابط الهجرة.

لقد تم تجميع قائمة أولية من الحجج المحتملة من الكتابات النظرية السياسية لتوفير مجموعة من "الصِّيغ الأخلاقية" التي يمكن بعد ذلك تطبيقها على نصوص وسائل الإعلام. ويقدم بدر (2005م) ملخصا مفيدا للحجج المجتمعية التي تُستخدم للحفاظ على أو زيادة القيود المفروضة على الحركة الدولية، ويقول : إن هذه الحجج يمكن تلخيصها في خمس أفكار رئيسة (كل منها يظهر في الصيغ الأقوى أو الأضعف). أول واجب تجاه المجتمع الوطني هو أن ترى الحكومات أن لديها التزامات تجاه المواطنين ، لذلك إذا كان هناك ندرة في الموارد (غالباً ما يكون هناك) إذن فيجب النظر إلى المواطنين أولاً ووضعهم في الاعتبار.

ونتيجة لذلك، يجب السيطرة على أعداد الوافدين الجدد إلى أدنى حد ممكن ، لأن كلما زاد عددهم كلما قلَّ عدد الموارد والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون. وتعرف الحجة الثانية باسم "الحماية الثقافية" وهنا يكمن السبب في وجود ضوابط الهجرة وهو الحفاظ على الهوية الوطنية، والتي يمكن أن تكون مهددة من خلال وصول الوافدين الجدد الذين لديهم ثقافات أو هويات مختلفة، ويتم وصف الحجة الثالثة باسم "الدستورية الليبرالية" وهذه الحجة تدور حول المؤسسات الليبرالية والديمقراطية للدولة والحاجة إلى وجود مجتمع مترابط ومستقر حتى يعمل بشكل صحيح، وبالتالي يمكن لأعداد كبيرة من المهاجرين (الذين قد لا يكون لديهم الحق في التصويت) أن يهددوا النظام الديمقراطي، بينما الحجة الرابعة هي "العدالة الاجتماعية المحلية" وتتضمن مجموعة من النقاط التي ترتبط بالحجة الأولى (حول تحديد أولويات المواطنين). وهنا يتم التركيز على من يستحق ومن لا يستحق المساعدة من خلال نظام الرعاية الاجتماعية، وآثار الهجرة على الصحة الاقتصادية للدولة، وتتعلق الحجة الأخيرة بالأمن، والخوف من أن أعدادا كبيرة من المهاجرين قد تهدد قدرة الدولة على الحفاظ على النظام العام (بدر 2005: 345-352). ومن الجدير بالذكر أنه ليس بالضرورة أن تكون كل هذه الحجج المجتمعية تطالب بإغلاق الحدود كليًّا، ففي الواقع، يمكن أن تستخدم بعض منهما للمطالبة بمزيد من الهجرة. (على سبيل المثال، عندما يكون الوافدون الجدد هم أكثر ثراء أو أكثر ديمقراطية من السكان المحليين)، ولكن بصفة عامة فإنهم يعملون للدفاع عن الضوابط القوية للهجرة، وبالتطرق إلى وجهات النظر العالمية، وهناك عدد من الحجج تؤيد "فتح الحدود" والتي سبق ذكرها في هذا الفصل.

ويمكن تصنيف هذه الحجج إلى ثلاث فئات رئيسة، الأولى وهي الأكثر وضوحا، تستند على الطابع العالمي لحقوق الإنسان الجميع متساوون ، لذلك أي تمييز أو معاملة تفضيلية لشخص ما بسبب وضعه كمهاجر هو شيء غير صحيح، وتستند الحجة الثانية على منطق أخلاقي حيث إن حرية الانتقال إما أن تكون حلاً لعدم المساواة العالمية أو تُسهم بطريقة أقل لإيجاد طريقة لتعزيز العلاقات البشرية – السلام والوئام أو تعزيز الثقافات والتماسك الاجتماعي المتعدد الثقافات (توملينسون 1999). إن الأنواع المختلفة من

الكونية ترتبط بتقدير الأفراد جميعاً على قدم المساواة فيما يتعلق "بالذات". ويرتبط النوع الثالث من الكونية بتشكيل الهوية – والإقامة اليومية المعتادة أو تقدير "الآخر". هذا المفهوم هو لصالح أولئك الذين يبحثون عن الهوية الأوروبية (كرام 2009م). وباختصار، فإن موقف الكونية يمكن أن يطلق عليه اسم "الحماس" وموقف أولئك الذين يؤيدون القيم والمعايير الأخلاقية يمكن أن يسمى "دوراً فعالاً" وموقف اليومية المعتادة "عاديا" (أونج 2009م).

ومع ذلك، كما هو الحال مع المواقف المجتمعية، كل هذه الحجج يمكن أن تكون ملتوية للحصول على أغراض مختلفة. فعلى سبيل المثال، تستند حجج الذين يؤيدون القيم والنظريات الأخلاقية على افتراضات بشأن الآثار الاقتصادية الإيجابية للهجرة، وإذا كان هناك إجماع على الفوائد الاقتصادية، فيمكن أن يكون هناك تداخلاً بين "القومية الاقتصادية" المجتمعية و"المنفعة" العالمية (هيغنز 2008). وقد يكون هناك إجماع بشأن الفوائد الاقتصادية لتقليل عقبات الهجرة ولكن سيتفقون على ذلك لأسباب مختلفة، الأول سيكون بسبب المزايا التي ستعود على الدولة القومية ، والسبب الآخر هو زيادة الرفاهية على الصعيد العالمي.

ولكن كيف تتناسب هذه الصِّيغ مع الدليل؟ وجد "بالابانوفا" و"بالش" (2010م) في عينة من الموضوعات الخاصة بهم أن الغالبية العظمى لم تستخدم إطاراً أخلاقيًّا من القائمة المذكورة أعلاه: 95 في المائة في العينة الخاصة بالمملكة المتحدة (88 من أصل 93) و81 في المائة في العينة البلغارية (75 من أصل 93). انظر الجدول (1.6) للحصول على قائمة كاملة من الصيغ والأوصاف والأمثلة.

في كلتا الحالتين، تم اكتشاف أن معظم الصيغ التي تستخدمها وسائل الإعلام هي صيغ مجتمعية، ولم يكن هناك الفرق المتوقع بين البلدين، على الرغم من استخدام عدد قليل من الحجج المجتمعية (إحصائيا) في العينة الخاصة بالمملكة المتحدة (76 في المائة، مقابل 72 في المائة لبلغاريا). كانت الاختلافات الرئيسة ليست بين اثنين من الفئات الرئيسة، ولكنها تضمنت الحجج المتعلقة بالأمن العام وهي الأكثر شيوعا في المملكة المتحدة، فعلى

سبيل المثال، ضمن الصيغ العالمية في بلغاريا كان هناك تركيز أكبر على الشمولية (17 من أصل 28)، بالمقارنة مع التركيز الكبير على القيم والأطر الأخلاقية في التغطية الإعلامية للمملكة المتحدة (17 من أصل 26). وكشف تحليل الاختلافات بين الصحف أن هناك انقساماً واضحاً..مجموعة على اليمين وأخرى على اليسار..تلك التي على اليسار هي حريصة على مواجهة حجج المنشورات ذات التوجهات اليمينية، ولكن كان هناك تردد من كلا الجانبين في استخدام الحجج الكونية المطلقة، مفضلين اللجوء إلى الروابط الفعالة بين الهجرة والناتج الاقتصادي.

وأظهرت نتائج التحاليل أن وسائل الإعلام قامت بوضع الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي بشكل عام ضمن إطار القوميين والحجج المجتمعية، وكان هذا شائعاً في مختلف القضايا، كما كان واحدا من النتائج الأكثر إثارة للاهتمام هو أن هذه الصيغ أو الأطر لا يمكن أن تكون مرتبطة ارتباطا منطقيا بالمصالح المفترضة للدولة المعنية: حيث كانت الطائفية المجتمعية في الصحافة البلغارية تتم بواسطة "الوكالة" المستوردة (بشكل أساسي من المملكة المتحدة)، ومن المثير للسخرية، أنه عندما كانت بلغاريا تقوم بإرسال المهاجرين كانت تتلقي أفكاراً في نفس الوقت حول تقييد الهجرة في واحدة من البلدان التي يسافر إليها هؤلاء المهاجرون وهكذا، تم عكس أدوار الدول المرسلة والدول المستقبلة.

دراسة حالة : المفوضية العليا للاجئين واليوم العالمي للاجئين :

وبالنظر إلى المشاكل العامة مع وسائل الإعلام عندما يتعلق الأمر بقضايا الهجرة واللجوء التي يقوم بقية هذا الفصل بشرحها في الجدول 1.6.

تميل وسائل الإعلام إلى تبني حلولاً غير دولية ، فكيف يمكن أن تصل "رسالة" حقوق الإنسان للاجئين؟ في الوقت الذي تبدو فيه هذه المسألة دون جدوى، حيث إن الناظرين في هذه المسألة ليس لديهم خيار حول هذا الأمر، فهم في أمسِّ الحاجة إلى إيصال رسالة حقوق الإنسان إلى بقية المجتمع لأن المساندة الجماهيرية (من الناحية المالية وغير المالية) أمر جوهري لكل وكالة أو منظمة تعمل في هذا المجال.

الجدول (1.6): الصيغ المجتمعية والعالمية حول الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي

الصيغ	الوصف	أمثلة
الطائفة المجتمعية العدالة الاجتماعية المحلية.	يجب السيطرة على الهجرة لتقديم أفضل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية للمواطنين.	زاد معدل البطالة بسبب الهجرة وكان هناك ضغط المدارس والمستشفيات والأطباء (صحيفة ديلي ميل،2 مايو 2006).
الحماية الثقافية.	الحجج العرقية والوطنية للضوابط للحفاظ على "الثقافة الوطنية".	الهجرة هددت "جوهر مجتمعنا" (دنيفنيك، 15 أغسطس 2006)، "ستنخفض نسبة السكان البيض" (صحيفة الديلي تلغراف، 27 يناير 2006).
الأمن العام.	الهجرة غير الخاضعة للرقابة تشكل خطراً على النظام العام والاستقرار الاجتماعي.	"المهاجرون الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف سوف يبقون على قيد الحياة في الشوارع عن طريق التسول والسرقة" (سان، 31 يوليو 2006)
الدستوري الليبرالي.	وهناك حاجة إلى فرض القيود للحفاظ على العمل الديمقراطي للدولة.	"يتم استغلال العمال المهاجرين في عدد من القطاعات. والنقابات بحاجة إلى تكثيف وظائفها ، والحكومة يجب أن تفعل المزيد لتطبيق المعايير القانونية (المستقلة، 1 مايو 2006م)
الأولوية للمواطنين.	الروابط الخاصة أو الالتزامات التي تتعلق بالدولة القومية على سبيل المثال الممارسات المدنية أو التاريخية (الوطنية) النزاعات / النضالات.	الهجرة غير الخاضعة للرقابة (تسبب البطالة للمواطنين البريطانيين .(صحيفة الديلي تلغراف، 18 أغسطس 2006).

الصيغ	الوصف	أمثلة
العالمية الشمولية (الحماس).	حرية الانتقال كجزء من المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان.	إذا كنت ترغب في إنشاء أوروبا متحدة ووضع الشروط والمعايير الاجتماعية، فإنه لا يمكنك فرض القيود (دنيفنيك، 13سبتمبر 2006).
التداعيات (الفعالة).	الهجرة كوسيلة لتحقيق أقصى قدر من الرعاية الشاملة.	**الإيجابية**: "الاهتمام المشترك يقتضي بترحيبنا" (المستقلة، 21 أغسطس 2006) **السلبية**: العواقب ليست فقط سلبية بالنسبة للشعب البريطاني ، ولكن بالنسبة للمهاجرين أيضاً الذين يتركون المجال مفتوحاً لاستغلالهم (ديلي ميل، 14 نوفمبر 2006).
اليومية المعتادة (المملة).	الروابط بين الهجرة وأشكال ما بعد القومية لتشكيل الهوية.	"محلات الوجبات الجاهزة تنتشر في جميع أنحاء البلاد"(المستقلة، 11 يونيو 2006)

تنظر دراسة الحالة الثانية في إحدى هذه المنظمات – المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – وتدرس كيف طورت أداة رئيسة في نضالها لإيصال رسالة حقوق الإنسان للاجئين، ويعد اليوم العالمي للاجئين حدث رفيع المستوى على صعيد التواصل العالمي والذي نتج من إحدى الأحداث الإقليمية على نطاق ضيق - يوم اللاجئين الأفارقة – والذي بدأ في عام 1975م من خلال منظمة الوحدة الأفريقية بقرار 398. وتوج نجاح الحدث السنوي الأفريقي كونه من أهم عناصر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مداولاتها حول كيفية احتفالها بالذكرى الخمسين لاتفاقية جنيف عام 2001م. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 55/ 76 والذي تم سُّنه بالاتفاق مع منظمة

الوحدة الإفريقية حيث يتزامن كل من اليوم العالمي للاجئين واليوم العالمي للاجئين الأفارقة، ووفقًا للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فإن هذا اليوم يعترف ويشيد بإسهام النازحين قسرًا في جميع أنحاء العالم.

أما بقية دراسة الحالة فتنظر تطور اليوم العالمي للاجئين وتركز على سنة معينة (حملة المعضلات لعام 2012م) لفحص الرسالة الأساسية والنظر في التحديات الرئيسة التي تواجهها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاستخدام الحملات بشكل ناجح من أجل نشر رسالة حول اللاجئين التي تؤكد على حقوق الإنسان.

تطور اليوم العالمي للاجئين: نحو رسالة واحدة؟

مجرد وجود اليوم العالمي للاجئين فإن ذلك يعكس التوازن العالمي وأهمية قضية اللاجئين وطموح المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتكون سمة عالمية حقًّا ولكن هذه الاستراتيجية تطورت كثيرًا منذ نشأتها عام 2001م. ويوضح تاريخ اليوم العالمي للاجئين الفرص والصعوبات التي ظهرت عند تنظيم حدث إعلامي عالمي كان له صدى على الصعيد المحلي ولكنه أيضًا يظهر كيف لصغر وكالة تابعة للأمم المتحدة يمكن أن يكون لها تأثيراً قويًّا بدون أن تحظى بالموارد أو القدرة المتاحة للمؤسسات متعددة الجنسيات.

وكانت هناك مركزية ملحوظة لليوم العالمي للاجئين على مر السنين الماضية، ولكن لم يكن هذا مجرد سبب لتمكين تكنولوجيا الاتصالات نحو مزيد من السيطرة والرقابة من المركز، وقد عظمت أهميتها لتصبح أداة رئيسة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والآن أصبحت أهم نقطة محورية للمنظمة فيما يتعلق بأنشطتها التقليدية المتعلقة باللاجئين. في بادئ الأمر، كانت لدى الوكالات الحرية في استخدام اليوم العالمي للاجئين، ومع ذلك يكون لهم ما يرونه مناسبًا في بلدانهم أو مناطقهم مع الإبقاء على درجة معينة من المرونة، وتتفاوت الأهداف والمهام والقضايا المحددة التي يتم التصدي لها بشكل طبيعي بين مختلف البلدان وعلى مر السنين ولكن في جوهرها كانت تهدف إلى زيادة

الوعي حول قضايا اللاجئين، ويهدف كل من اليوم العالمي للاجئين والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى دعم أنشطة اللاجئين والتشجيع على دعم المزيد من التفاهم لإحياء الهويات الثقافية للاجئين بالإضافة إلى تسهيل الاندماج المحلي ، ومواجهة المواقف المعادية للأجانب ، والتصورات العامة السلبية والتغطية الإعلامية السلبية في البلدان المضيفة.

كل عام يتم مناقشة موضوع / ملف محدد يدور حوله اليوم العالمي للاجئين: ففي عام 2002م كان التركيز على اللاجئين من النساء ، وفي عام 2003م كان على الشباب وفي 2004م كان التركيز على العودة إلى الوطن وفي 2005م كان على الشجاعة، كما كانت فكرة التنظيم ببساطة تعمل على خلق موضوع توافقي وثيق الصلة على الصعيد العالمي يمكنه أن يحشد عدداً كبيراً من الناس، أيًّا من هذه الأعوام لم يكن فيه الكفاية لكي يسمح بالمرونة التي تتناسب مع الناحية الثقافية والجغرافية. ووفقًا لـ لي فوستر 2013م رئيس الفعاليات والحملات وسفير النوايا الحسنة في المفوضية، كان النهج المتبع في السنوات القليلة الأولى أساسي ، حيث تعامل المكتب على الصعيد العالمي مع اليوم العالمي للاجئين دون أي توجيه أو تنسيق مع المقر الرئيسي في جنيف، واستغرق التحول الأبرز حوالي عشرة أعوام عقب اليوم العالمي للاجئين حينما تم اعتماد نهجاً أكثر استراتيجية كجزء من عملية الوسم للمنظمة.

منذ هذه اللحظة الحاسمة تم وضع العديد من الاعتقادات بطريقة تتماشى مع نهج اليوم العالمي للاجئين من ناحية طريقة تنفيذه ، وما هي الرسالة الموجهة للجماهير، ويرجع ذلك إلى أنه يتم النظر إلى اليوم العالمي للاجئين بأنه فرصة مهمة لزيادة الوعي بالسمة العامة وتأسيس المفوضية العليا بالأمم المتحدة الشئون اللاجئين كسلطة مختصة بالتهجير القسري في جميع أرجاء العالم (فوستر 2013). وقد أطلقت أول حملة رسمية مع رسالة ذات سمة في عام 2011م – المفهوم الأول: وكان ليتم استخدامه من قبل المائة وعشرين مكتباً تابعاً للمفوضية العليا لشئون اللاجئين على الصعيد المحلي ، ولكن تم توجيه رسائل محددة للجماهير المحلية، ومع النهج الجديد والالتزام (وإن كانت محدودة) بالموارد أصبح الأمر مرتبط بالطلب لقياس وتقييم فعالية اليوم العالمي للاجئين.

ولهذا في عام 2011م أول يوم عالمي للاجئين مع استراتيجية جديدة عالمية ومحلية ومجموعة جديدة من المعايير لمحاولة تأسيس مدى جودة عمل التجربة وإطلاقها، ولا يزال وضع الأولويات على الصعيد المحلي بمشورة من المقر الرئيسي للمفوضية العليا لشئون اللاجئين ، ولكن بغض النظر عن طبيعة الأهداف والغايات على المستوى المحلي كان هناك حاجة إلى لمستويات أكثر احترافًا، والحاجة استدعت حديث المدافعين باستمرار حول القضايا بنفس الطريقة في كافة مهام المواد الدعائية والتوعية بها (وسائل الإعلام التقليدية أو الرقمية) (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين b2012).

معضلات حملة 2012م : تواصل الكونية؟

اتسمت معضلات حملة 2012م باستخدام المشاهير كسفراء (أبرزها إعلان الخدمة العامة من قبل أنجلينا جولي) الاستخدام واسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي وتطبيقات الجوال تحت عنوان "حياتي كلاجئ" ونظرًا للموارد المالية المحدودة لفريق الاتصالات الاستراتيجي للمفوضية العليا لشئون اللاجئين ، أثبتت وسائل الانترنت فائدتها كوسيلة لخفض التكاليف، ومنذ عام 2012م أصبح للمواد نفس المظهر والملمس وعليه ضمان الاتساق والتماسك فيما يتعلق باليوم العالمي للاجئين وتجنب الرسائل المتباينة حول المفوضية العليا لشئون اللاجئين وبعض القضايا بعينها، وفي هذا الصدد، ووفقًا لفوستر (2013م) حققت معضلات حملة 2012م مشاركات أكثر بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود تفاهم بين المكاتب المحلية والإقليمية مقارنة بالمشروع التجريبي في عام 2011م.

ومن المثير للاهتمام إلى جانب حملة اليوم العالمي للاجئين قدمت في عام 2012م مجموعة عالمية من الأفكار الواضحة وواصلت حملة المعضلات في الاتجاه الذي بدأته المفوضية العليا للاجئين قبل بضع سنوات للتركيز على الأشخاص من خلال الاستماع إلى القصص التي مروا بها ، وسؤالهم ماذا كانوا سيفعلون وكيف سيتصرفون في وضع مماثل وما هي التغيرات التي سيقومون بها عموماً (UNHCR 2012a). وفي ظل المجموعة الممكنة التي تشمل "انعدام الرحمة" (مولر 1999)، وتصوير المعاناة الإنسانية عن بعد

(روبنسون 2002م) والخطابات العامة لمكافحة اللجوء واللاجئين ضمن السياقات الوطنية في معظم الدول الغربية (بالابانوفا وبالش 2010؛ فيلو وآخرون 2013م)، إن صياغة الأحداث بشكل عالمي يهدف إلى الطعن على الإنسانية المشتركة، والتفاعل على المستوى الشخصي ونتيجة لاستفزاز ردود الفعل من الجماهير العريضة، إن الحملة التي تتبنى العمومية والأفكار الشاملة والقضايا المتشعبة بدلاً من تلك التي تحاول مناشدة مجموعة واحدة لديها قدرة أكبر على جذب جمهور عريض وتحقيق أهداف رسالتها، وبالمثل، حيث إن العنصر التفاعلي – يطلب من الناس أن يكون لهم رد فعل وأن يقوموا بعمل شيء (المشاركة، المتابعة، وتحديد الخيار المناسب وهكذا)، بدلا من مجرد المشاهدة أو القراءة ومن الناحية النظرية، فإن هذا له القدرة على زيادة التأثير، ولكن كيف يمكن قياس هذا التأثير؟

تقييم حملات حقوق الإنسان :

تم اختيار حملة المعضلات لعام 2012 بناءً على مهنيتها واحترافيتها (فقد تلقت جائزة CareEACA في عام 2013) ولكن إلى أي مدي قامت بتحقيق ما كان ينبغي عليها أن تقوم به؟ من الصعب جدًّا الإجابة على هذا السؤال، فقد كانت أهداف وغايات اليوم العالمي للاجئين المذكورة في بداية دراسة الحالة واسعة جدا وغامضة، ومع ذلك، فإنه من المهم للغاية أن يكون للمنظمات في جميع قطاعات المجتمع تأثيراً واضحاً، ولكن كيف ستقوم المفوضية العليا للاجئين بعمل ذلك؟ حيث إن مؤشرات الأداء الرئيسة التي استخدمتها تتمثل بشكل أساسي في المؤشرات العددية التي يمكن أن تكون لها نوعاً معيناً من التأثير: عدد المحطات التي عرضت صور لـ "أنجلينا جولي"، عدد المشاهدة لتلك القنوات، عدد الزيارات لموقع الحملة (والوقت الذي يقضونه على الموقع)، كثرة عدد "الإعجاب" على الفيسبوك، مدى التغطية الإعلامية وهكذا. (UNHCR 2012c). وكانت الحملة ناجحة في معظم هذه المؤشرات (UNHCR 2012d) ولكن كيف يمكن للمرء إثبات أن حملة اليوم العالمي للاجئين تقوم بتغيير السلوكيات أو تغير الطريقة التي يفكر بها الناس تجاه اللاجئين؟ أجرت مفوضية شؤون اللاجئين استطلاعات الرأي العام في إحدى عشر من البلدان بعد الحملة ولكنها قررت عدم الإعلان عن النتائج، وقد تكون هذه احتياطات

معقولة لعدد من الأسباب: فمن السهل قياس عدد الزوار للموقع ولكن من غير المرجح أن يكون هناك تغيرات في التصورات والسلوكيات بين عشية وضحاها، فإنها قد تكون خفية ودقيقة، أيضا، التقنيات اللازمة لقياس هذا النوع من التأثير تعتمد على التحليل النوعي المعقد، مثل التواصل المستمر مع مجموعة عريضة من الجماهير على مدى فترة من الزمن، وهذا، بطبيعة الحال، يتطلب مصادر لجمع البيانات وتحليلها على حد سواء، في الواقع، فإنه أمر مشكوك فيه ما إذا كانت هناك تقنيات كافية أو مرضية لقياس أو تحليل أثر اللقاءات الشخصية التي كانت سمة من سمات حملة عام 2012م.

كان هذا التحدي بالنسبة لمنظمة مثل المفوضية أمراً معقولاً ولا بأس به ، نظرا لعدد من البلدان التي تم تصفيتها في الحملة من خلال مجموعة متنوعة من الفنون والثقافة تستخدم وسائل مختلفة للوصول إلى قادة الرأي وتعمل في اتجاهات رئيسة مختلفة وهكذا. إن مؤشرات الأداء الرئيسة المطبقة لتقييم حملة 2012م هي مؤشرات قوية تشير إلى عدد الأشخاص الذين تم التواصل معهم (UNHCR 2012c, 2012d) ولكن إذا لم يكن هناك تقييم نوعي لهذا التواصل، فإنهم لا يمكنهم تقديم دليل قاطع على المشاركة الإيجابية.

وكما هو الحال مع جميع الحملات الأخرى لحقوق الإنسان، فإن المفوضية ليست قادرة على تحديد الجماهير التي تم التوصل إليها من خلال اليوم العالمي للاجئين بشكل خاص أو كيف كان تأثير الرسالة عليهم؟ هذا السؤال هو أكثر تعقيدا عندما يؤخذ بعين الاعتبار انتشار الأنواع الجديدة من الاتصالات ، وسواء كانت شبكات التواصل الاجتماعي هي أكثر أو أقل قدرة على تغيير تصورات الناس.. فإن هذا يبقى مفتوحاً للنقاش كما تم إجراء بحوث قليلة نسبيًّا في هذا المجال (أوكازاكي وتايلور 2013). وقد تكون الحملات التكنولوجية ملائمة بالنسبة للذين هم مقتنعون بالفعل قبل أن يسمعوا أو يروا رسالة الحملة. وما الذي تعنيه كلمة "أعجبني" على الفيسبوك؟ فبالنسبة للبعض، فإن التحول في المفاهيم والتصورات حول ما يحدث هو أمر غير مرجح ، ولكن عندما يكون هناك سلسلة من التحولات التدريجية فإن هذا يؤدي إلى تغيرات جوهرية وأكثر موضوعية على المدى الطويل، وربما أكثر واقعية.

النتائج :

إن الحركة الدولية للأشخاص تسبب تحديات كبيرة للدول عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، **أولاً**: هناك سياسة الهجرة: هل يجب أن يكون لدي الوافدين الجدد نفس الحقوق التي يتمتع بها أولئك الذين هم بالفعل أبناء المجتمع؟ وإذا لم يكن كذلك، فما هي الحقوق التي ينبغي أن يتمتعوا بها؟ وأيضاً هناك مسألة اللاجئين: حيث حرصت الدول على التوقيع على الاتفاقيات بعد أهوال الحرب العالمية الثانية ولكن الكثير من هذه الدول حالياً لديها مخاوف كبيرة إزاء تكاليف توفير المأوى لأكبر عدد من النازحين المتواجدين في جميع أنحاء العالم. وقد أظهر هذا الفصل كيف أن المواقف التي تُتخذ بشأن هذه القضايا يمكن ربطها بالقيم العالمية لأن جميعها يتعلق بقضايا العدالة العالمية.

كشفت دراسات الحالة عن اثنين من الطرق المتناقضة التي تتضمنها حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عندما يتعلق الأمر بالهجرة واللاجئين، حيث أظهرت الأولى أن حقوق الإنسان غائبة إلى حد كبير من المناقشات العامة حول السياسة ، ولكن القيم العالمية تلعب دورا رئيسا في تلك المناقشات ، لأن السياسات تحتاج إلى أن تبرر على أساس شيء معين، إذ إن المبالغة في الصياغة المجتمعية بشأن سياسة الهجرة في الصحافة البريطانية تعكس النهج الذي تتبعه الدولة منذ انهيار النظام الاستعماري، وأظهرت دراسة الحالة الثانية أن المنظمات الدولية مثل المفوضية العليا للاجئين يوجد لديها أفكار انفتاحية (كونية) وهو جزء لا يتجزأ من هيكلتها ، وتعتمد بطبيعة الحال على هذه الأفكار عند محاولة التأثير على النقاش العالمي وإضفاء الشرعية على عملهم ، وتشير النتائج إلى حجم التحدي المتمثل في خلق رسالة عالمية بمعنى الكلمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفجوة الواضحة بين الوعد العالمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان وواقع أنظمة وسائل الإعلام الوطنية المجتمعية الحازمة.

الأسئلة :

- ما المشاكل الرئيسة في طريقة تعامل وسائل الإعلام مع مسألة اللجوء؟
- كيف تؤثر الأفكار المتعلقة بالعدالة العالمية على طريقة مناقشة سياسة الهجرة؟

- هل يجب أن تكون الهجرة حق من حقوق الإنسان؟
- يمكن للحملة العالمية لحقوق الإنسان أن تغير الطريقة التي يفكر بها الناس عن اللاجئين؟

الملاحظات :

1- http://mysite.du.edu/~jdonnell/papers/hrsov%20v4a.htm. There are other, more legalistic, criticisms, however: www.law.harvard.edu/students/orgs/hrj/iss15/kennedy.shtml.

2- 'World Refugee Day' at www.unhcr.org.

القراءات الإضافية :

Alden, E. 2009. *The Closing of the American Border: Terrorism, Immigration, and Security since 9/ 11*. New York: Harper Perennial.

Castles, S., H. de Haas and M. J. Miller. 2013. *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*. 5th edn. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Freeman, G. 1995. 'Modes of immigration politics in liberal democratic states'. *International Migration Review* 29(4): 881–902.

Hayter, T. 2003. 'No borders: the case against immigration controls'. *Feminist Review* 73(1): 6–18.

Hollifield, J. F. 1992. *Immigrants, Markets, and States: The Political Economy of Postwar Europe*. London: Harvard University Press.

Philo, G., E. Briant and P. Donald. 2013. *Bad News for Refugees*. London: Pluto Press.

Walzer, M. 1983. *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality*. New York: Basic Books.

المواقع المفيدة :

www.unhcr.org (UN Refugee Agency)

www.europa.eu/index_en.htm (Official website of the European Union)

www.migreurop.org/?lang=en (Network of activists and scholars)

www.migrantsrights.org.uk (UK Migrants' Rights Network)

www.iom.int (International Organization for Migration)

www.compas.ox.ac.uk (UK Centre on Migration, Policy and Society)

www.statewatch.org (Statewatch)